

21 باب صلاة أهل الأعذار من كتاب المختارات الجلية للشيخ

السعدي

عبدالرحمن السعدي

المكتبة الصوتية للعلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله ومن باب صلاة اهل الأعذار لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة المريض الا قوله يصلي المريض قائما - [00:00:02](#)

ان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع فعلى جنبه. واما صلاته بظرفه او بقلبه فانه لم يثبت. ومفهوم هذا الحديث يدل على ان الصلاة على جنبه مع الایماء اخر المراتب الواجبة. وهذا اختيار شيخ الاسلام رحمه الله. وال الصحيح ان - [00:00:21](#)

مريضة اذا قدر على الصلاة قائما اذا كان وحده وان حضر الجماعة صلى جالسا انه يحضر الجماعة ويصلي جالسا لان مصالح حضور الجماعة لا يوازنها شيء من المصالح. وايضا اذا وصل محل الجماعة وصار عاجزا عن القيام - [00:00:41](#)

لم يكن واجبا عليه وكان الجلوس في حقه بمنزلة القيام في حق القادر فقد حصل مصالح الجماعة ولم تفتته مصلحة القيم يامي والله اعلم. قوله وتجزى الفاتحة من عجز فاتحها في انحطاطه. لا من صح فاتحها في ارتفاعه. فيه نظر فانه - [00:01:01](#)

ما دام ينهض الى القيام لم يصل القيام بعد فرضا عليه حتى يصل اليه. وفي قراءته ايها وقت نهوضه حين يحس بنشاطه هذا غاية ما يقدر عليه. وكونه يجب عليه الصبر حتى يصل الى القيام يحتاج الى دليل. والاصل عدمه - [00:01:21](#)

والله اعلم. وال الصحيح ان رخص السفر القصر والجمع والفطر والمسح ثلاثة متربطة على وجود حقيقة السفر يسمى سفرا وسواء كان يومين او اقل. لأن الله ورسوله قد رتب الشخص على مجرد حقيقته وجوده ولم يحد - [00:01:41](#)

ذلك بمدة. وايضا فالنبي صلى الله عليه وسلم قصر في عرفة ومزدلفة ومنى. وخلفه اهل مكة يصلون بصلاته ويقتصرون كما كان يقتصر ولم يكونوا يتمنون الصلاة ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء يدل على تحديده - [00:02:01](#)

يومين. والقاعدة ان النص المطلق في كلام الله وكلام رسوله يعلق الحكم وجود حقيقته اذا لم يرد فيه حد عن الله ورسوله. واما قول ابن عباس رضي الله عنه يا اهل مكة لا تقتصرن في اقل من عسفان او كما قال رضي الله عنه فانه لا - [00:02:21](#)

يعارض ما سبق من النصوص. وايضا فان الحكمة وهي المشقة التي علق الشارع عليها التخفيفات موجودة في قصير السفر وطويلة فال صحيح ايضا انه يت trench المسافر وان كان هائما او تائها لا يقصد جهة معينة او يطلب ضالة فانه يدخل - [00:02:41](#)

في العمومات ومثل هذا احق بالرخصة من غيره. وليس على منعه من الترخص دليل ولا تعليل لذلك. ولا تعليل وال الصحيح ايضا ان المسافر اذا اقام بموضع لا ينوي فيه قطع السفر فانه مسافر. فعلى سفر وان كان ينوي - [00:03:01](#)

اقامة اكثرا من اربعة ايام. وان كان ينوي اقامة اكثرا من اربعة ايام. لكنه داخلا في عموم المسافرين. ولان اقامة اربعة ايام او اقل او اكثرا حكمها واحد فلم يرد المنع من الترخص في شيء منها. بل ورد عنه صلى الله عليه - [00:03:21](#)

ولم عن اصحابه ما يدل على الجواز فانه اقام بتبوك عشرين يوما يقتصر الصلاة واقام بمكة اكثرا من اربعة ايام وهو يقتصر وكذلك روي عن كثير من الصحابة في هذا النوع شيء كثير. فقول المانعين انهم لم ينوا الاقامة في هذه المدة - [00:03:41](#)

اكثرا من اربعة ايام غير ظاهر. فان الظاهر من تلك الواقع انه يغلب على الظن او يجيز بنية اقامة اكثرا من اربعة ايام والله اعلم. وال الصحيح انه لا يشترط نية الجمع ولا نية القصر. بل اذا وجد العذر المبيح للقصر والجمع - [00:04:01](#)

جاز ذلك ولو لم ينوي ولذلك لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل التكبير نويت الجمع ولا القصر ولا امر بذلك ولو كان شرطا

لنقل نقلنا متواترا مشتهرنا. وايضا فليست العلة عدم النية. وانما العلة في وجود السبب المبين - [00:04:21](#)
الرخصة فلا تأثير للنية في شيء من ذلك. الصحيح ان جميع المسائل التي ذكرها اصحابنا في السفر في وجوب الاتمام وانه لا يجوز
القصر فيها. القول الاخر انه يجوز القصر في كل صلاة رباعية وقعت في السفر. سواء تم بمقيم او - [00:04:41](#)
مسافر او نوى القصر او لم ينوي. ومن باب اولى اذا شك او غير ذلك من المسائل فان الاصل مشروعية القصر في كل صلاة رباعية
وقدت سفرا ولا دليل يدل على وجوب الاتمام بل ولا على استحبابه والله اعلم. وال الصحيح جواز الجمع اذا وجد - [00:05:01](#)
العذر ولا يشترط غير وجود العذر لا موالاة ولا نية. فقولهم ان معنى الجمع لا يحصل الا بالضم والاقتران غير ومسلم فانهم لم يوجبا
الموالاة في جمع التأخير. وانما معنى الجمع كون وقتى الصلاتين يصيران وقتا لكل منهما - [00:05:21](#)
وبذلك تحصل السهولة الموجبة للجمع والله اعلم - [00:05:41](#)